في الدار ولا الزيدان قايم على معنى قام من هم واذا
انتفى ذلك ظهر ان مسيئتنا اولي بالاجازة ثم انا
اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا امتنع تعميم
المنع فنقول تعليل المنع بكون المعمول سببيا تعليل
المنع بكون المعمول سببيا تعليل فاسد لانهم استدلوا
المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا في كل
سببي على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العامل
متغاطفين بغا السببية او بواو العطف وهما مفردان
فان الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد
من جهة المصير لان فا السببية تنزل الجملتين كالجملة
الواحدة لانها سبب ومسبب والواو في المفردات
للجمع ولهذا اجازوا الاكتفا بضمير واحد في نحو الذي
فيغضب زيد الذباب وقال الله تعالى الم تر ان الله
انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة وقال الشاعر
وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدوا وتارة يجمد
مررت بزيد كرم ابوه وابنه فعلى هذا الذي ذكرناه
لا يلزم من امتناع التنازع في نحو عزة ممطول
معنى غيرها حيث لا فا سببية ولا واو بين الجملة
ان يمتنع في عزة ممطول ومعنى غيرها وعزة ممطول
لمعنى غيرها تم اذا لم يكن معنى مبتدا البتة فلا منع
وان وجد السببي مثاله اذا قيل لانا معلنين
خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع احد
واذا ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال
ان الشرط ان لا يكون الحامل على التنازع مودي الى عدم
الربط الثاني ان لا يكون مخصوصا بالمتنازع في ما قام

وقعد

وقعدا الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما
ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير مستثنى
فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان تقول في نحو ما قام
وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او ما قاموا
او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا
فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت
لم يتأت الاضمار في احدهما اذا اعملت الاخر لانك
اما ان تضمر ضمير الغايبة فيلزم اعادة ضمير غايب
على حاضر او ضمير حاضر فتقول ما قام وقعدت الا انا
او وقعدت الا انت وتقيس في باقي امثلة الباب
فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير
على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب
انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظ والضمير في
باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان
كان غايبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا
انه لم يتكلم به الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما
يودي الى اخلا عامله في الايجاب لان الفعل انما
يصير موجبا بمقارنة الاثبات له لفظا او حكما فاذا
لم يقترن به لفظا ولا حكما فهو باق على النفي والمقصود
خلاف ذلك. واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم
انه محمول على الحذف وقد نص على ذلك ابن الحاجب
وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد
فحذف احد من الاول لقطا اكتفي بقصده ودلالة
النفي والاستثنا عليه كما جاز من اهل الكتاب
الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام وذهب بعضهم